ورقـــة بحثيـــة

تأثير مركب:

أربع صدمات تعيد تشكيل نظام الطاقة العالمي في ظل الأزمة الحالية

15-4-2026

إعداد

أمل إسماعيل

برنامج الدراسات الاقتصادية وقضايا الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تشهد منظومة الطاقة العالمية حاليًا لحظة فارقة تتجاوز مجرد تقلبات الأسعار أو اضطرابات الإمدادات التقليدية، لتكشف عن خلل هيكلي عميق في بنية نظام الطاقة العالمي. فالحرب مع إيران لم تقتصر تداعياتها على خفض الإنتاج أو تعطيل الصادرات، بل أظهرت مدى اعتماد العالم على استقرار منطقة الخليج كمحور رئيسي للطاقة. ومن ثم، لم تعد الأزمة الراهنة أزمة عابرة، بل تمثل تحولًا استراتيجيًا يعيد صياغة مفاهيم أمن الطاقة، ويضع الدول أمام واقع جديد تحكمه اعتبارات المخاطر الجيوسياسية بقدر ما تحكمه اعتبارات السوق.

وتكتسب هذه الأزمة خصوصيتها من كونها أزمة مركبة متعددة الأبعاد؛ حيث تتداخل أربع صدمات رئيسية تعمل بشكل متزامن: صدمة إمدادات النفط والغاز، صدمة نوعية النفط وتوافق المصافي، صدمة النقل والممرات الاستراتيجية، وأخيرًا صدمة هيكلة أسواق الغاز. هذا التداخل لا يضاعف فقط من حدة التأثير، بل يُنتج نمطًا معقدًا من الاختلالات داخل سلاسل القيمة العالمية، بحيث تمتد تداعيات الأزمة من مواقع الإنتاج إلى مراكز التكرير، وصولًا إلى الأسواق النهائية، في صورة ضغوط تضخمية واختناقات تشغيلية غير مسبوقة.

وعلى المستوى الجغرافي، أعادت الأزمة رسم خريطة تدفقات النفط والغاز بصورة جذرية؛ حيث تراجعت أهمية بعض المسارات التقليدية، وعلى رأسها مضيق هرمز، مقابل صعود مسارات بديلة أقل كفاءة وأكثر تكلفة. كما برزت تحديات لا تقل أهمية أمام البنية التحتية للطاقة، خاصة في ما يتعلق بقدرة المصافي على التكيف مع تغيير نوعية الخام، إضافة إلى حدود مرونة أسواق الغاز الطبيعي مقارنة بالنفط. هذه التحولات لا تعكس مجرد اضطراب مؤقت، بل تشير إلى إعادة تشكيل جغرافيا الطاقة العالمية وفق اعتبارات أمنية واستراتيجية بالدرجة الأولى.

في هذا الإطار، يسعى هذا التقرير إلى تقديم قراءة تحليلية متكاملة للأزمة، من خلال تفكيك الصدمات الأربع الرئيسية، واستعراض أبعادها الاقتصادية والاستراتيجية. كما يهدف إلى تفسير التحول الجاري في بنية النظام الطاقوي العالمي؛ حيث يتراجع منطق الكفاءة والتكلفة لصالح منطق المرونة، التنويع، وتأمين الإمدادات، بما يساعد على فهم أعمق لطبيعة المرحلة الحالية واستشراف اتجاهات الطاقة في المستقبل.

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

ملخص الورقة

تشهد منظومة الطاقة العالمية حاليًا تحولًا استراتيجيًا يتجاوز تقلبات الأسعار أو اضطرابات الإمدادات التقليدية، ليكشف عن خلل هيكلي عميق في النظام العالمي للطاقة. فقد أظهرت الحرب مع إيران مدى اعتماد العالم على استقرار منطقة الخليج كمحور رئيسي للطاقة؛ مما يجعل الأزمة الحالية أكثر من مجرد اضطراب عابر؛ إذ تعيد صياغة مفاهيم أمن الطاقة وتجبر الدول على مراعاة المخاطر الجيوسياسية إلى جانب اعتبارات السوق.

وتتميز هذه الأزمة بتعدد أبعادها وتداخل أربع صدمات رئيسية متزامنة: صدمة الإمدادات، صدمة نوعية النفط وتوافق المصافي، صدمة النقل والممرات الاستراتيجية، وصدمة هيكلة أسواق الغاز. هذا التداخل يعقد سلاسل القيمة العالمية؛ حيث تمتد التداعيات من مواقع الإنتاج إلى مراكز التكرير والأسواق النهائية، محدثة ضغوطًا تضخمية واختناقات تشغيلية غير مسبوقة.

أولًا: تحوّل بنيوي في النظام العالمي للطاقة

تمثل أزمة الطاقة الحالية تحولًا نوعيًا في طبيعة صدمات الطاقة عالميًا؛ إذ تتسم بتزامن صدمات الإنتاج والنوعية والنقل والبنية التحتية معًا؛ مما يعكس نمطًا أكثر تعقيدًا. ونتيجة لذلك، يشهد النظام العالمي للطاقة تحولًا من نموذج يركز على تعظيم الكفاءة الاقتصادية إلى نموذج يولي أهمية أكبر للأمن والمرونة الاستراتيجية. كما انتقلت آثار الأزمة من قطاع الطاقة نفسه إلى اقتصاديات الدول والمجتمعات؛ مما جعل أزمات الطاقة عنصرًا مركزيًا في صنع السياسات الكلية، ويمثل نقطة تحول استراتيجية نحو اعتماد أوسع على مصادر متنوعة للطاقة وتعزيز المرونة الهيكلية في سلاسل الإمداد للحد من هشاشة الاقتصادات أمام الصدمات الجيوسياسية المستقبلية.

وعليه فإن فهم أهم أربع صدمات أثرت في نظام الطاقة العالمي من جراء الحرب الحالية في الشرق الأوسط يمكن حصرها في الآتي:

الصدمة الأولى: صدمة إمدادات النفط والغاز (Supply Shock)

- **انهيار الإنتاج الفعلي للنفط**

تسببت الحرب بين إيران والولايات المتحدة/إسرائيل والتصعيدات في الشرق الأوسط، في انخفاض الإنتاج العالمي بين 9 إلى 11 مليون برميل يوميًا من النفط الخام والمنتجات المرتبطة به. هذا بالإضافة إلى إغلاق مضيق هرمز الذي هدد صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال، كما ساهمت الحرب في تقليص إنتاج دول الخليج وإيران بشكل كبير، بحيث كان إجمالي صادرات النفط حوالي 25.13 مليون برميل يوميًا من الخام والمكثفات والمنتجات، وتراجعت الصادرات إلى نحو 9.7 مليون برميل يوميًا في منتصف مارس 2026.

- **اضطرابات إنتاج الغاز**

كانت منطقة الخليج وإيران تمثل أحد أهم مراكز إنتاج الغاز عالميًا، ومع تصاعد العمليات العسكرية في أوائل مارس 2026، تعرضت منشآت الغاز في المنطقة لهجمات مباشرة. في قطر، تسببت توقف جميع إنتاج الغاز الطبيعي المسال وإغلاق مرافق التسييل في راس ليفان ومساعييد؛ مما أدى إلى إعلان حالة القوة القاهرة على عقود الغاز، وتسريع وقف الإنتاج. وبعد هجمات متعددة، أُبلغ أن الضرر على مرافق الغاز القطري قد يؤدي إلى تعطيل نحو 17% من قدرة التصدير العالمية للغاز المسال لمدة 3-5 سنوات؛ مما يمثل صدمة كبرى للأسواق العالمية.

- **فقدان طاقة المخزون الاحتياطي**

قدّرت الوكالة الدولية للطاقة الطاقة الاحتياطية العالمية بنحو 4-5 ملايين برميل يوميًا، يتركز أكثر من 70% منها في الخليج. لكن مع تصاعد الحرب وتعطل الإنتاج في عدة دول، تم استخدام معظم هذه الطاقة لتعويض النقص الحاد في الإمدادات؛ مما أدى إلى انخفاضها إلى مستويات حرجة قد تقل عن 1-1.5 مليون برميل يوميًا فقط. هذا الانخفاض يعني أن السوق فقد «خط الدفاع الأخير» ضد الصدمات، وأصبح أكثر عرضة لتقلبات حادة في الأسعار والإمدادات.

- **التأثيرات الاقتصادية والاستراتيجية**

أدت الصدمة الحادة في الإمدادات وتعطل مضيق هرمز إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط والغاز، نتيجة إعادة تسعير المخاطر الجيوسياسية وزيادة تكاليف النقل والتأمين؛ مما انعكس مباشرة على التضخم العالمي وانتقال أثره إلى قطاعات النقل والصناعة والغذاء، محدثًا موجة تضخمية مركبة يصعب احتواؤها على المدى القصير.

واستراتيجيًا، لم يعد الاعتماد على الكفاءة الاقتصادية وحدها كافيًا لضمان استقرار الإمدادات؛ مما دفع الدول إلى تبني سياسات أكثر تحفظًا تشمل تنويع المصادر، توسيع المخزونات الاستراتيجية، تعزيز مرونة البنية التحتية للطاقة، وتسريع التحول نحو الطاقة المستدامة.

الصدمة الثانية: صدمة نوعية النفط وتوافق المصافي (Quality & Compatibility Shock)

- **فقدان الخام الثقيل وعدم توافق المصافي**

أحد أخطر أبعاد الأزمة الحالية يتمثل في فقدان الإمدادات من الخام الثقيل عالي الكبريت، الذي تُعد منطقة الخليج المورد الرئيسي له عالميًا؛ حيث تعتمد على هذا النوع نسبة كبيرة من المصافي الأوروبية والآسيوية المصممة لمعالجة الخام الثقيل؛ مما يجعل أي اضطراب في الإمدادات يؤدي إلى اختلال في توازن العرض النوعي وارتفاع تكاليف التكرير بنسبة 15-20% مع تراجع إنتاج مشتقات حيوية مثل الديزل. في المقابل، البدائل المتاحة من النفط الأمريكي وخامات بحر الشمال الخفيفة منخفضة الكبريت لا تتوافق مع المصافي المصممة للخام الثقيل؛ مما يزيد التحديات التشغيلية والتكاليف، ويجعل التكيف مع هذه الصدمة محدودًا على المدى القصير.

- **اختلال سلاسل القيمة**

تنعكس هذه الفجوة النوعية بشكل مباشر على أسواق المنتجات البترولية؛ حيث تُظهر بيانات وكالة الطاقة الدولية ارتفاعًا ملحوظًا في هوامش التكرير، خاصة للمنتجات المتوسطة مثل الديزل ووقود

الطائرات، نتيجة نقص المعروض منها مقارنة بالطلب. ويؤدي ذلك إلى انتقال أثر الأزمة من سوق الخام إلى الاقتصاد الحقيقي، عبر ارتفاع تكاليف النقل والصناعة، بما يعمّق من الضغوط التضخمية عالميًا.

- **التأثيرات الاقتصادية والاستراتيجية**

نتيجة فقدان الخام الثقيل وعدم توافق المصافي، ارتفعت تكلفة المنتجات النهائية عالميًا، وتآكل هوامش شركات التكرير بسبب زيادة تكاليف التشغيل والتكرير، وزادت فاتورة الطاقة العالمية، مع انعكاس مباشر على التضخم، تكاليف النقل، والصناعات المرتبطة بالطاقة.

وعلى المستوى الاستراتيجي، الصدمة النوعية دفعت شركات النفط العالمية إلى إعادة التفكير في تصميم المصافي لتصبح أكثر مرونة وقادرة على معالجة أنواع مختلفة من الخام.

الصدمة الثالثة: صدمة النقل واللوجستيات (Logistics & Chokepoint Shock)

- **تعطّل الممرات الاستراتيجية**

يُعدّ مضيق هرمز أهم ممر بحري للطاقة في العالم؛ حيث يمر من خلاله نحو 20% من الإمدادات العالمية للنفط بالإضافة إلى إمدادات الغاز. ومع تصاعد الحرب، انخفضت حركة الناقلات عبر المضيق بشكل حاد جدًا، وتراجع عدد السفن العابرة إلى أقل من 10% من الحركة الطبيعية وشلل شبه كامل للتدفق البحري عبره، وهو ما دفع أسعار النفط إلى ارتفاع وتشديد الإمدادات العالمية.

- **انهيار تدفقات الطاقة وزيادة تكاليف النقل واللوجستيات**

تعرّضت تدفقات الطاقة العالمية لاضطراب كبير، وتسبّب الانخفاض الكبير في حركة الناقلات في ارتفاع حاد في تكاليف التأمين والشحن البحري؛ مما رفع تكلفة شحن النفط بنسب ملحوظة في الأسواق الآسيوية والأوروبية. بالإضافة إلى ارتفاعات في أسعار التأمين، وتراجع في بعض خطوط الشحن التقليدية.

- **إعادة توجيه الإمدادات ومحدودية البدائل**

توجهت الدول المنتجة للاستفادة من خطوط نقل بديلة لتفادي هذا الاختناق البحري، ومن بين هذه البدائل:

1. خط الأنابيب السعودي شرق-غرب (East-West Pipeline / Petroline)

2. خط أنابيب «أبوظبي» – الفجير (Abu Dhabi Crude Oil Pipeline – ADCOP)

3. ميناء ينبع على البحر الأحمر

- **التأثيرات الاقتصادية والاستراتيجية**

أدى تعطّل مضيق هرمز إلى ارتفاع تكاليف النقل البحري والتأمين بشكل حاد؛ مما انعكس مباشرة على أسعار النفط الخام والمنتجات البترولية في الأسواق العالمية، كما تسبّب الانخفاض في تدفقات النفط في تأخير وصول الإمدادات للمصافي؛ مما أثر على إنتاج الوقود والديزل ووقود الطائرات، وزاد من تقلبات الأسواق وأسعار التجزئة للطاقة.

واستراتيجيًا: أصبحت جغرافيا نقاط الاختناق (Geopolitical Chokepoints) عنصرًا حيويًا في استراتيجيات الطاقة العالمية لا سيما فيما يتعلق بمضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس؛ حيث تُعدّ هذه الممرات مكونات أساسية في شبكة النقل البحري للطاقة.

الصدمة الرابعة: صدمة هيكلة أسواق الغاز (Structural Gas Shock)

- **هشاشة سوق الغاز**

يختلف سوق الغاز الطبيعي جوهريًا عن سوق النفط من حيث المرونة والاستجابة للصدمات؛ فهو يعتمد على بنية تحتية ثابتة وعقود طويلة الأجل تجعل أي اضطراب في العرض أو الطلب أكثر تأثيرًا واستمرارية

من النفط. على المستوى البنيوي، محطات إنتاج وتسييل الغاز تُبنى بتكلفة رأسمالية عالية وتعمل غالبًا عند طاقتها القصوى؛ مما يحدّ من قدرتها على زيادة الإنتاج بسرعة عند حدوث صدمة، مقارنةً بالمرونة النسبية في النفط الخام.

- **توقف صادرات الغاز المسال وصعوبة إعادة توجيه الإمدادات**

أدى توقف صادرات الغاز الطبيعي المسال (LNG) من قطر إلى صدمة حادة في الإمدادات؛ مما أثر على نحو 17% من الطاقة الإنتاجية لقطر من الغاز المسال، مع احتمال استمرار تأثير هذا التعطّل لسنوات في حال تأخّر إصلاح البنية التحتية. علاوة على ذلك، الغاز الطبيعي المسال يواجه قيودًا لوجستية هيكلية تمنع إعادة توجيه الإمدادات بسهولة مقارنة بالنفط؛ مما يجعل السوق أضعف في التصدي للصدمات.

- **أزمات الغاز في أوروبا وآسيا**

أثرت صدمة الغاز بشكل متفاوت على أوروبا وآسيا نتيجة اختلاف الاعتماد على الإمدادات ومرونة السوق. ففي أوروبا، أدى فقدان بديل الغاز الروسي إلى أزمة إمداد مباشرة؛ حيث اضطرت الدول إلى زيادة واردات الغاز المسال (LNG) من قطر والولايات المتحدة والشرق الأوسط لتعويض الفجوة؛ مما دفع أسعار الغاز الأوروبي (TTF) إلى مستويات قياسية. أما في آسيا، فقد واجهت الدول صعوبات في الحصول على الشحنات الفورية نتيجة المنافسة الشديدة على الغاز المسال بعد توقف صادرات قطر؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعار الشحنات الفورية (JKM) بنحو 143% في بعض الصفقات.

- **التأثيرات الاقتصادية والاستراتيجية**

على المستوى الاقتصادي، شهدت الأسواق ارتفاعًا حادًا في أسعار الغاز تجاوز أسعار النفط، خاصة في أوروبا وآسيا؛ حيث وصل سعر الغاز الآجل الأوروبي إلى 70-85 يورو/ميجاوات. ساعة (بحسب مؤشر تسعير TTF gas benchmark)، بينما ارتفعت أسعار الغاز المسال الفورية في آسيا إلى أعلى مستوياتها خلال ثلاث سنوات 25 دولار/مليون وحدة حرارية، ووصولها لأعلى من ذلك في بعض الصفقات الفورية.

واستراتيجيًا: وجهت الأزمة الحالية تركيز الدول المستهلكة الكبرى على ضرورة التحول الطاقي وزيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر لتقليل الاعتماد على واردات الغاز الهشة.

ثانيًا: تفاعل الصدمات الأربع: تأثير مركب

أظهرت الحرب الحالية أن الصدمات الأربع في قطاع الطاقة لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تتفاعل لتشكّل تأثيرًا مركبًا يفاقم أزمات الأسواق ونظام الطاقة العالمي كله. هذا التفاعل المركب يجعل الأسواق أكثر حساسية لأي اضطراب إضافي، فحتى حدوث صدمة صغيرة في إمدادات الغاز أو النفط يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الكهرباء، توقف صناعات كثيفة الطاقة، وزيادة فاتورة الطاقة العالمي، بل يمتد ليشمل قطاعات اقتصادية أخرى مثل الغذاء والصناعة وغيرها. أي أن تأثير الصدمات التزامني أكبر بكثير من مجموع تأثير كل صدمة على حدة.

- **انتقال العدوى الاقتصادية**

أدت الصدمة المركبة في أسواق الطاقة إلى ما يُعرف بـ انتقال العدوى الاقتصادية (Economic Contagion)؛ حيث لم تقتصر التأثيرات على قطاع النفط والغاز فقط، بل امتدت بسرعة إلى قطاعات اقتصادية أخرى لا تقل أهمية.

ثالثًا: من يتحمل الصدمة ومن يحصد العوائد: الرابحون والخاسرون من الأزمة الحالية

في إطار صدمات الطاقة الناتجة عن الحرب الإيرانية، تبرز آسيا –وخاصة الاقتصادات المستوردة للطاقة– كأحد أكبر الخاسرين، مقابل عودة بعض المنتجين التقليديين وعلى رأسهم روسيا إلى موقع الرابح غير المباشر. إذ تعيد الأزمة الحالية تشكيل خريطة الرابحين والخاسرين بشكل غير تقليدي؛ إذ تتحول آسيا من مركز الطلب العالمي إلى نقطة هشاشة استراتيجية بسبب اعتمادها الكبير على واردات الشرق الأوسط التي تمر عبر المضيق، بينما تستفيد روسيا من إعادة توجيه التدفقات وارتفاع الأسعار، لتتحول من طرف مُعاقَب إلى فاعل مرن قادر على إعادة التموضع داخل النظام العالمي للطاقة.

رابعًا: إعادة تشكيل النظام العالمي للطاقة

الأزمة الحالية لم تثبت فقط هشاشة نظام الطاقة الحالي والنموذج القائم على الوقود الأحفوري ومنطقة إمداد رئيسية، بل أدّت إلى ضرورة تسريع إعادة تشكيل النظام العالمي للطاقة بحيث يصبح أقل تعرضًا للصدمات الجيوسياسية وأكثر تكاملًا مع سياسات الاستدامة طويلة الأجل.

- على المدى القصير، البحث عن بدائل سريعة لتعويض نقص الإمدادات، مثل استخدام الاحتياطي الاستراتيجي النفطي وزيادة الإنتاج من خارج أوبك، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا والبرازيل، لتخفيف الضغوط على الأسواق العالمية.

- في المدى المتوسط، إعادة تصميم سلاسل الإمداد للطاقة وتنويع مصادرها، بما يشمل تطوير خطوط أنابيب جديدة، توسيع محطات الغاز المسال، وتعزيز البنية التحتية للطاقة الكهربائية، لضمان مرونة أكبر أمام أي اضطرابات مستقبلية.

- أما على المدى الطويل، تسريع التحول إلى الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري عالي المخاطر الجيوسياسية، خاصة من مناطق الشرق الأوسط الحساسة، وهو ما يمثل تحولًا استراتيجيًا نحو أمن الطاقة المستدام وتقليل هشاشة الاقتصادات العالمية.

أولًا:

تحوّل بنيوي في النظام العالمي للطاقة

تمثل أزمة الطاقة الحالية تحولًا نوعيًا في طبيعة صدمات الطاقة عالميًا. فبينما كانت الأزمات السابقة -مثل أزمة النفط في السبعينيات أو تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية- تركز أساسًا على اختلالات العرض أو الطلب، تكشف الأزمة المرتبطة بالحرب بين إيران من جهة وبين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى عن نمط أكثر تعقيدًا، يتمثل في تزامن صدمات الإنتاج والنقل والبنية التحتية. حيث تشير البيانات أن الأسواق فقدت ما بين 9 إلى 11 مليون برميل يوميًا من الإمدادات الفعلية أو المعرضة للخطر، وهو ما يمثل قرابة 10% من الإمدادات العالمية، بالتوازي مع اضطرابات في نحو خُمس تجارة الغاز الطبيعي المسال عالميًا، خاصة مع تعطل جزء من صادرات قطر.

وتُبرز هذه التطورات حجم الاعتماد الهيكلي على منطقة الخليج، التي كانت تمثل حجر الزاوية في استقرار نظام الطاقة العالمي. فقد شكّل مرور ما يقرب من 20% من تجارة النفط العالمية عبر مضيق هرمز عنصرًا حاسمًا في كفاءة تدفقات الطاقة. إلا أن تعطل هذا الممر -حتى ولو جزئيًا- أدى إلى اضطراب غير مسبوق في سلاسل الإمداد، مع انخفاض حاد في حركة الناقلات وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين بنسبة تجاوزت 30-50% وفق تقديرات شركات النقل البحري. كما دفعت هذه التطورات الدول المنتجة إلى إعادة توجيه صادراتها عبر مسارات بديلة مثل البحر الأحمر، أو الاعتماد على خطوط أنابيب محدودة السعة، وهو ما أدى إلى تراجع كفاءة النظام وزيادة تكلفته التشغيلية.

وكشفت الأزمة عن اختلالات عميقة في ما يُعرف بتوافق نوعية الخام (Crude Compatibility)؛ حيث أدى فقدان كميات كبيرة من النفط الثقيل عالي الكبريت القادم من الخليج إلى صعوبات تشغيلية في عديد من المصافي الدولية، خاصة في آسيا وأوروبا. حيث ما يقرب من 60% من المصافي في آسيا تعتمد على هذا النوع من الخام؛ مما يجعل التحول إلى خامات أخف -مثل النفط الأمريكي- أقل كفاءة وأكثر

تكلفة. وقد انعكس ذلك في ارتفاع هوامش التكرير لبعض المنتجات؛ مما ساهم في انتقال أثر الأزمة من أسواق الخام إلى الأسواق النهائية، وبالتالي إلى معدلات التضخم العالمية.

وفي ضوء هذه المعطيات، يتضح أن النظام العالمي للطاقة يشهد تحولًا تدريجيًا من نموذج قائم على تعظيم الكفاءة الاقتصادية إلى نموذج جديد يركز على تعزيز الأمن والمرونة الاستراتيجية. هذا التحول سيؤدي إلى إعادة توجيه الاستثمارات نحو تنويع مصادر الطاقة، وتوسيع قدرات التخزين الاستراتيجي، وتسريع التحول إلى الطاقة المتجددة. وعليه، فإن الأزمة الحالية لا تمثل فقط اختبارًا لقدرة الأسواق على التكيف، بل تشكل لحظة إعادة تأسيس لنظام الطاقة العالمي على أسس جديدة أكثر تعقيدًا، تجمع بين اعتبارات الاقتصاد والأمن في آنٍ واحد. حيث إن الأزمة انتقلت من قطاع الطاقة نفسه إلى اقتصاديات الدول والمجتمعات، وبسبب هذا التأثير العميق، فإن أزمات الطاقة أصبحت عاملًا مركزيًا في صنع السياسات الكلية للدول؛ حيث إنها تشكل نقطة تحول استراتيجية في بنية الاقتصاد العالمي كله نحو مرحلة أكثر اعتمادية على مصادر متنوعة من الطاقة والمرونة الهيكلية في سلاسل الإمداد لتقليل هشاشة الاقتصادات أمام الصدمات الجيوسياسية المستقبلية.

وعليه فإن فهم أهم أربع صدمات أثرت في نظام الطاقة العالمي من جراء الحرب الحالية في الشرق الأوسط يمكن حصرها في الآتي:

الصدمة الأولى: صدمة إمدادات النفط والغاز (Supply Shock)

- **انهيار الإنتاج الفعلي للنفط**

تسببت الحرب بين إيران والولايات المتحدة/إسرائيل والتصعيدات في الشرق الأوسط، في انخفاض الإنتاج العالمي بنطاق متوسطه بين 9 إلى 11 مليون برميل يوميًا من النفط الخام والمنتجات المرتبطة به. هذا بالإضافة إلى إغلاق مضيق هرمز الذي هدد صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال؛ مما يشكل أكبر صدمة جيوسياسية في الطاقة منذ عقود. هذا الانخفاض يعادل نحو أكثر من 10% من الطلب العالمي البالغ حوالي 104–105 ملايين برميل/يوم، وهو تأثيره تداعيات مباشرة على الأسواق العالمية وأسعار النفط.

وساهمت الحرب في تقليص إنتاج دول الخليج وإيران بشكل كبير، بحيث كان إجمالي صادرات النفط حوالي 25.13 مليون برميل يوميًا من الخام والمكثفات والمنتجات. هذا الرقم يشمل الإنتاج والتصدير من السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، إيران، العراق، عُمان والبحرين، وكانت السعودية في المرتبة الأولى من حيث الحجم. ومع تصاعد العمليات العسكرية ، تراجعت صادرات النفط من دول الخليج وإيران إلى نحو 9.7 مليون برميل يوميًا في منتصف مارس 2026؛ أي انخفاض بنحو 60% على الأقل.

- **السعودية: خفضت إنتاجها من مستويات تقارب 10 ملايين برميل يوميًا إلى ما بين 7.5–8 مليون برميل يوميًا تقريبًا (انخفاض بحوالي 20%).**

- **الإمارات: خفضت إنتاجها بما يقارب 500 800– ألف برميل يوميًا عن مستويات ما قبل الحرب.**

- **الكويت: أيضًا خفضت إنتاجها بنحو 500 ألف برميل يوميًا في مارس 2026.**

- **العراق: شهد هبوطًا حادًا في إنتاجه من حوالي 4.3 مليون برميل/يوم قبل الحرب إلى ما يقارب 800 ألف برميل/يوم فقط في بعض الحقول الجنوبية؛ أي انخفاض يزيد على 80%، بسبب تعطل الصادرات وامتلاء مرافق التخزين.**

أما بالنسبة للنفط الإيراني، اضطرت إيران إلى خفض إنتاجها من النفط الخام بشكل كبير، وفق تقديرات الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، يمكن أن تكون خسارة الإنتاج الإيراني بين 1.5 إلى 2 مليون برميل يوميًا من إجمالي إنتاجها البالغ حوالي 2.5–3 ملايين برميل يوميًا قبل الحرب. حيث توقف أو تعطيل الحقول الكبرى مثل بارس وحقول جزيرة خارك أدى إلى عدم قدرة إيران على تصدير النفط بشكل فاعل، مع توقف أجزاء كبيرة من خطوط الأنابيب؛ أي أن الإنتاج الفعلي لإيران تراجع بما يقارب 60 – 70% في بعض المناطق، وهو أكبر انخفاض منذ فرض العقوبات الدولية عليها سابقًا.

- **اضطرابات إنتاج الغاز**

قبل اندلاع الحرب في أواخر فبراير 2026، كانت منطقة الخليج وإيران تمثل أحد أهم مراكز إنتاج الغاز عالميًا:

- **قطر: كانت أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال عالميًا بطاقة تصديرية تقارب 80 مليون طن سنويًا مع خطط توسع كبيرة؛ حيث كانت تغطي نحو حوالي 15-20% من سوق الغاز الطبيعي المسال عالميًا، فضلًا عن كونها أكبر مورد إلى أوروبا وآسيا.**

- **الإمارات والسعودية والكويت: كانت أيضًا ضمن المنتجين المهمين للغاز، سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير عبر مشاريع الغاز المسال.**

- **وإيران: كانت تنتج نحو 250-260 مليار متر مكعب سنويًا (مما يعادل 24-25 مليار قدم^3/يوم)، مع اعتماد شبه كامل على حقل بارس الجنوبي لتلبية الطلب المحلي.**

ومع تصاعد العمليات العسكرية في أوائل مارس 2026، تعرضت منشآت الغاز في المنطقة لهجمات مباشرة. في قطر، وأعلن وزير الطاقة توقف جميع إنتاج الغاز الطبيعي المسال وإغلاق مرافق التسييل في راس ليفان ومساعييد؛ مما أدى إلى إعلان حالة القوة القاهرة على عقود الغاز، وتسريع وقف الإنتاج. وبعد هجمات متعددة، أُبلغ أن الضرر على مرافق الغاز القطري قد يؤدي إلى تعطيل نحو 17% من قدرة التصدير العالمية للغاز المسال لمدة 3-5 سنوات؛ مما يمثل صدمة كبرى للأسواق العالمية.

أما في إيران، فكانت الهجمات على حقل بارس الجنوبي للغاز المشترك بين إيران وقطر في 18 مارس 2026 من أهم نقاط التحول في إنتاج الغاز الإقليمي؛ حيث تسبب الهجوم في ضرر يُقدّر بنحو 12% من إجمالي إنتاج الغاز الإيراني، وأدى إلى توقف إنتاج الغاز في مواقع رئيسية مثل منطقة عسلوية. هذا الانخفاض كان له تأثير مزدوج: في خفض قدرة إيران على تلبية احتياجاتها المحلية من الغاز (بما في ذلك تشغيل محطات الكهرباء والقطاع الصناعي)، وتقليل تدفق الغاز الذي كان يُصدَّر عبر شبكات الأنابيب إلى البلدان المجاورة.

وبالتالي أدت الاضطرابات في إنتاج الغاز لدى دول الخليج وإيران نتيجة الحرب إلى انخفاض حاد في حجم الإمدادات، وتعطيل المشاريع الكبرى (خصوصًا في قطر)، مع زيادة ضغط الأسعار عالميًا؛ حيث سجلت أسعار الغاز في أوروبا وآسيا ارتفاعات حادة تجاوزت 30-40% خلال مارس 2026، واضطرت الدول المستوردة إلى السحب من المخزونات الاستراتيجية وزيادة الاعتماد على الولايات المتحدة وأستراليا كموردين بديلين للغاز المسال.

- **فقدان طاقة المخزون الاحتياطي**

الطاقة الاحتياطية «Spare Capacity» هي القدرة الفورية على زيادة إنتاج النفط خلال فترة قصيرة لتعويض أي نقص في الإمدادات، وتُعد دول الأوبك خاصة السعودية والإمارات هي المصدر الرئيسي لهذه القدرة عالميًا. قبل الحرب، قدّرت الوكالة الدولية للطاقة، الطاقة الاحتياطية العالمية بنحو 4-5 ملايين برميل يوميًا ، يتركز أكثر من 70% منها في الخليج. لكن مع تصاعد الحرب وتعطل الإنتاج في عدة دول، تم استخدام معظم هذه الطاقة لتعويض النقص الحاد في الإمدادات؛ مما أدى إلى انخفاضها إلى مستويات حرجة قد تقل عن 1-1.5 مليون برميل يوميًا فقط. هذا الانخفاض يعني أن السوق فقد «خط الدفاع الأخير» ضد الصدمات، وأصبح أكثر عرضة لتقلبات حادة في الأسعار والإمدادات. بمعنى أن الحرب أدت إلى استنزاف الطاقة الاحتياطية العالمية، ومع محدودية البدائل من الولايات المتحدة (التي تعتمد على النفط الصخري الذي يحتاج إلى استثمارات ووقت لزيادة الإنتاج، ولا يمكن رفعه بشكل فوري مثل الطاقة الاحتياطية التقليدية)، أو حقول بحر الشمال (التي تعمل بالفعل بكامل طاقتها وفي اتجاه تنازلي منذ سنوات بسبب نضوب الحقول وارتفاع تكاليف الاستخراج)، فإن سوق النفط دخل مرحلة هشاشة غير مسبوقة؛ حيث أصبحت أي صدمة إضافية -حتى لو كانت صغيرة- قادرة على دفع الأسعار إلى ارتفاعات حادة وتعميق أزمة الطاقة العالمية.

- **التأثيرات الاقتصادية والاستراتيجية**

أدت الصدمة الحادة في الإمدادات وتعطل مضيق هرمز إلى قفزات في أسعار النفط والغاز، مدفوعة بإعادة تسعير المخاطر الجيوسياسية وارتفاع تكاليف النقل والتأمين. وقد انعكس ذلك مباشرة على معدلات

التضخم العالمية، مع انتقال أثر ارتفاع الطاقة إلى مختلف القطاعات، خاصة النقل والصناعة والغذاء، بما تسبب في موجة تضخمية مركبة يصعب احتواؤها على المدى القصير. وفي المقابل، تواجه الدول المستوردة للطاقة ضغوطًا متزايدة على ميزانيتها واحتياطاتها من النقد الأجنبي، نتيجة تضخم فاتورة الواردات، وهو ما يفاقم من اختلالات ميزان المدفوعات ويضع قيودًا إضافية على السياسات المالية والنقدية، خاصة في الاقتصادات الناشئة، لتتحول أزمة الطاقة بذلك إلى محرك رئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي العالمي.

واستراتيجيًا: لم يعد الاعتماد على الكفاءة الاقتصادية وحدها كافيًا لضمان استقرار الإمدادات، وفي ظل تصاعد المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بمناطق الإنتاج الرئيسية وعلى رأسها الخليج. فقد أدى تعطّل مضيق هرمز إلى إعادة تقييم شاملة لموثوقية سلاسل الإمداد، ودفع الدول إلى تبني استراتيجيات أكثر تحفظًا تقوم على تنويع المصادر، وتوسيع المخزونات الاستراتيجية، وتعزيز مرونة البنية التحتية للطاقة. كما برز اتجاه متسارع نحو إعادة توزيع الاستثمارات جغرافيًا وقطاعيًا، بما يشمل التوسع في الطاقة المتجددة ومشروعات الهيدروجين، ليس فقط لأسباب بيئية، بل كخيار استراتيجي لتقليل التعرض لمخاطر الصدمات. وبذلك، تعيد الأزمة صياغة أولويات النظام الطاقوي العالمي، لينتقل من نموذج قائم على تعظيم الكفاءة إلى نموذج يوازن بين الأمن، المرونة، والاستدامة كمرتكزات رئيسية لصنع القرار.

الصدمة الثانية: صدمة نوعية النفط وتوافق المصافي (Quality & Compatibility Shock)

- **فقدان الخام الثقيل وعدم توافق المصافي**

أحد أخطر أبعاد الأزمة الحالية يتمثل في فقدان الإمدادات من الخام الثقيل عالي الكبريت (Sour Crude)، الذي تُعد منطقة الخليج المورد الرئيسي له عالميًا . فهذا النوع من الخام لا يمثل فقط حصة كبيرة من الصادرات النفطية، بل يُعد عنصرًا أساسيًا في توازن منظومة التكرير العالمية، خاصة في آسيا وأوروبا؛ حيث صُممت نسبة كبيرة من المصافي لمعالجة هذا النوع تحديدًا. ومع تعطل الإمدادات من إيران وبعض دول الخليج، فقدت الأسواق فجأة جزءًا مهمًا من هذا الخام؛ مما أدى إلى اختلال واضح في توازن العرض النوعي، وليس فقط الكمي.

ويكتسب النفط العُماني أهمية مضاعفة باعتباره أحد أهم الخامات المرجعية المتداولة في آسيا؛ إذ يُستخدم كمؤشر فوري لتسعير نفط الشرق الأوسط. وتُظهر البيانات أن إنتاج سلطنة عمان يدور حول 1-1.1 مليون برميل يوميًا، يوجَّه أغلبه إلى الأسواق الآسيوية؛ مما يجعل أي اضطراب في تدفقات الخليج ينعكس مباشرة على تسعيره. ويعتبر النفط العماني خامًا متوسط الكثافة وعالي الكبريت، وهو ما يتوافق مع احتياجات المصافي الآسيوية. وبالتالي، فإن النفط العُماني لم يعد مجرد خام تصديري، بل تحول إلى مؤشر حساس لقياس الصدمة الجيوسياسية في سوق الطاقة.

وفي المقابل، تبرز البدائل المتاحة -مثل النفط الأمريكي وخامات بحر الشمال- كخامات خفيفة منخفضة الكبريت (Light Sweet Crude)، وهي تختلف جوهريًا في خصائصها عن الخام الثقيل. هذا الاختلاف يخلق تحديات تشغيلية مباشرة للمصافي؛ حيث يؤدي استخدام خامات أخف في وحدات مصممة للخام الثقيل إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية وارتفاع تكاليف التشغيل، وتشير التقديرات إلى ارتفاع تكاليف التكرير بنسبة 15-20% لبعض المصافي الأوروبية والآسيوية، بالإضافة إلى تراجع إنتاج بعض المشتقات الحيوية مثل الديزل. كما أن إعادة تهيئة المصافي أو تعديل عملياتها يتطلب استثمارات ووقت كبير؛ مما يجعل التكيف مع هذا التحول محدودًا على المدى القصير.

- **اختلال سلاسل القيمة**

تنعكس هذه الفجوة النوعية بشكل مباشر على أسواق المنتجات البترولية؛ حيث تُظهر بيانات وكالة الطاقة الدولية ارتفاعًا ملحوظًا في هوامش التكرير (Crack Spreads)، خاصة للمنتجات المتوسطة مثل الديزل ووقود الطائرات، نتيجة نقص المعروض منها مقارنة بالطلب. ويؤدي ذلك إلى انتقال أثر الأزمة من سوق الخام إلى الاقتصاد الحقيقي، عبر ارتفاع تكاليف النقل والصناعة، بما يعمّق من الضغوط التضخمية عالميًا. وبذلك، تكشف الأزمة عن بُعد بالغ الأهمية غالبًا ما يتم تجاهله، وهو أن أمن الطاقة لا يرتبط فقط بتوافر النفط، بل بتوافر النوع المناسب منه بما يتوافق مع البنية التحتية القائمة، وهو ما يمثل تحديًا استراتيجيًا إضافيًا للنظام العالمي للطاقة في المرحلة الراهنة.

- **التأثيرات الاقتصادية والاستراتيجية**

نتيجة فقدان الخام الثقيل وعدم توافق المصافي، ارتفعت تكلفة المنتجات النهائية عالميًا، وتآكل هوامش شركات التكرير بسبب زيادة تكاليف التشغيل والتكرير، وزادت فاتورة الطاقة العالمية، مع انعكاس مباشر على التضخم، تكاليف النقل، والصناعات المرتبطة بالطاقة. هذه الصدمة النوعية أدت إلى ارتفاع إجمالي فاتورة الطاقة العالمية بنسبة 12-15% خلال الأسابيع الأولى من الحرب؛ مما يعكس حساسية الأسواق العالمية تجاه خام أحادي النوع.

وعلى المستوى الاستراتيجي، الصدمة النوعية دفعت شركات النفط العالمية إلى إعادة التفكير في تصميم المصافي لتصبح أكثر مرونة وقادرة على معالجة أنواع مختلفة من الخام (Refining Flexibility)، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات في تكنولوجيا المعالجة الكيميائية والفصل، لتقليل الاعتماد على خام ثقيل واحد المصدر، وتعزيز المرونة، يعني أن أي أزمة مستقبلية في الخام الثقيل لن تعطل العمليات التشغيلية بالحدة نفسها. وبالتالي الاستثمار في مرونة التكرير أصبح أولوية استراتيجية لشركات التكرير الكبرى بعد صدمة الحرب.

الصدمة الثالثة: صدمة النقل واللوجستيات (Logistics & Chokepoint Shock)

- **تعطّل الممرات الاستراتيجية**

يُعدّ مضيق هرمز أهم ممر بحري للطاقة في العالم؛ حيث يمر من خلاله حوالي 20 مليون برميل نفط يوميًا (ما يعادل نحو 20% من الإمدادات العالمية)، بالإضافة إلى كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المسال (LNG) والذي يمثل جزءًا كبيرًا من تجارة الغاز العالمية قبل الحرب.

- **وفق بيانات إدارة الطاقة الأمريكية** ، في النصف الأول من 2025، بلغ متوسط النفط والمكثفات التي عبرت المضيق نحو 14.7 مليون برميل/يوم، إضافة إلى منتجات نفطية أخرى، وتدفقات الغاز المسال. ومنذ اندلاع الحرب في نهاية فبراير 2026، انخفضت حركة الناقلات عبر المضيق بشكل حاد جدًا، وتراجع عدد السفن العابرة إلى أقل من 10% من الحركة الطبيعية، وشلل شبه كامل للتدفق البحري عبره، وهو ما دفع أسعار النفط إلى ارتفاع وتشديد الإمدادات العالمية.

أمـا بـاب المنـدب وقنـاة السـويس، فكلاهمـا يمثـل ممـرًا حيويًـا لربـط الخليـج بأسـواق أوروبـا وأفريقيـا وآسـيا. بحسـب بيانـات الوكالـة الدوليـة للطاقـة، قبـل الأزمـة كانـت قنـاة السـويس وخـط سـوميد تنقـل نحـو 4.8-4.9 مليـون برميل/يـوم مـن النفـط الخام والمنتجـات، بينمـا كان بـاب المنـدب يشـهد حـوالى 4.1-4.2 مليـون برميل/يـوم؛ ممـا يوضـح أهميـة هـذه الطـرق في تجـارة للطاقـة.

- **انهيار تدفقات الطاقة وزيادة تكاليف النقل واللوجستيات**

مـع تعطّـل مضيـق هرمـز وتأثـر خطـوط التجـارة عبر بـاب المنـدب وقنـاة السـويس، تعرّضـت تدفقـات الطاقـة العالميـة لاضطـراب كـبير. عديـد مـن النـاقلات توقّفـت بسـبب المخاطـر الأمنيـة؛ ممـا أدى إلى تأخـر في تسـليم شـحنات النفـط والغـاز لمسـتودعات السـوق النهائيـة، تسـبّب هـذا الانخفـاض الكـبير في حركـة النـاقلات في ارتفـاع حـاد في تكاليـف التـأمين والشـحن البحـري؛ ممـا رفـع تكلفـة شـحن النفـط بنسـب ملحوظـة في الأسـواق الآسـيوية والأوروبيـة. بالاضافـة إلى ارتفاعـات في أسـعار التـأمين، وتراجـع في بعـض خطـوط الشـحن التقليديـة (فبحسـب تقريـر رويترز، انخفـض عـدد السـفن إلى حـوالي 6 سـفن بعـد أن كانـت حـوالي 135 سـفينة، وارتفعـت أقسـاط التـأمين للحمايـة مـن مخاطـر الحـرب في الخليـج لأكثر مـن 1,000% في بعـض الحالات بسـبب الخطـر المتزايـد علـى السـفن النفطيـة، كمـا أن أقسـاط التـأمين علـى السـفن في الخليـج أصبحـت تتراوح بين 5% و10% مـن قيمـة السـفينة، وهـو ارتفـاع حـاد مـن حـوالي 0.25% في الـفترات الطبيعيـة قبـل الأزمـة).

بالإضافـة إلى ارتفـاع أسـعار النفـط بشـكل كـبير بفعـل اضطـراب الإمـداد عبر المضيـق؛ حيـث وصـل خـام برنـت إلى مسـتويات قياسـية تخطـت 120 دولار للبرميـل في بعـض الأوقـات وتوقعـات لوصولهـا لأعلـى مـن ذلـك إذا اسـتمرت الحـرب. مـع اسـتمرار توقـف حركـة السـفن، فيمـا تضخمـت فروقـات الأسـعار بين الأسـواق الإقليميـة نتيجـة قِلـة التدفقـات. هـذا الوضـع دفـع دول مثـل السـعودية والإمـارات وغيرهـا لاعتمـاد خطـوط أنابيـب بديلـة أو تعزيـز القـدرات القائمـة لتخفيـف الضغـط اللوجسـتي، لكـن هـذه البدائـل لا تملـك السـعة الكافيـة لتعويـض النقـص الكامـل في حركـة النـاقلات.

- **إعادة توجيه الإمدادات ومحدودية البدائل**

مع توقف حركة الناقلات عبر مضيق هرمز، توجهت الدول المنتجة للاستفادة من خطوط نقل بديلة لتفادي هذا الاختناق البحري، ومن بين هذه البدائل :

خط الأنابيب السعودي شرق-غرب (East-West Pipeline / Petroline): يربط بين حقول النفط في المنطقة الشرقية والسواحل الغربية (ميناء ينبع على البحر الأحمر) ويبلغ إجمالي سعته التصميمية نحو 5-7 ملايين برميل يوميًا. هذا يسمح بتجاوز مضيق هرمز ونقل النفط للخارج عبر البحر الأحمر، ولكنه لا يغطي كامل النفط الذي كان يُنقل عبر هرمز (نحو 15-20 مليون برميل/يوم)؛ مما يعني استمرار نقص الإمدادات حتى لو استُخدمت تلك البدائل لأقصى طاقتها.

- خط أنابيب «أبوظبي»-الفجيرة (Abu Dhabi Crude Oil Pipeline – ADCOP): في الإمارات يربط حقول النفط الجنوبية بساحل الفجيرة على خليج عمان، وتصل سعته إلى حوالي 1.5 مليون برميل/يوم؛ مما يوفر بديلًا جزئيًا لتصدير النفط دون المرور عبر هرمز، لكنه أيضًا غير كافٍ لتعويض كامل التدفقات التي تتم عبر المضيق.

- ميناء ينبع على البحر الأحمر: والذي شهد زيادة حادة في الصادرات السعودية؛ حيث قفزت شحنات النفط من نحو 760 ألف برميل/يوم في يناير-فبراير إلى ما يقارب 4 ملايين برميل/يوم في مارس 2026، مع توقعات الوصول إلى 5 ملايين برميل/يوم عبر خط شرق-غرب للتصدير.

الخلاصة، أن الجزء الأكبر من النفط الخليجي لا يمكن نقله إلا عبر البحار، ولا يزال النقل البحري هو الخيار الرئيسي في اللوجستيات العالمية؛ مما يجعل أي تهديد للممرات البحرية (هرمز، باب المندب، قناة السويس) عاملًا حاسمًا في أمن الإمدادات. علاوة على ذلك، لا توجد بدائل مماثلة في دول مثل العراق والكويت؛ حيث يعتمد تصدير النفط بشكل كامل على مرور السفن عبر مضيق هرمز؛ مما يفاقم الأزمة عندما يغلق هذا الممر أو يتعطل جزئيًا. وعلى الرغم من استمرار بعض الإمدادات عبر شبكات الأنابيب البديلة، فإن السعة الحالية لها تُغطّي أقل من 30-35% من التدفقات المعتادة، وتبقى السعة اللوجستية الكاملة مرتبطة بشكل أساسي بالنقل البحري عبر نقاط اختناق حيوية لا يمكن تعويضها بسهولة.

- **التأثيرات الاقتصادية والاستراتيجية**

- أدى تعطّل مضيق هرمز إلى ارتفاع تكاليف النقل البحري والتأمين بشكل حاد؛ مما انعكس مباشرة على أسعار النفط الخام والمنتجات البترولية في الأسواق العالمية، كما تسبّب الانخفاض في تدفقات النفط في تأخير وصول الإمدادات للمصافي؛ مما أثر على إنتاج الوقود والديزل ووقود الطائرات، وزاد من تقلبات الأسواق وأسعار التجزئة للطاقة، وعلى الرغم من استخدام الخطوط البديلة مثل خط شرق-غرب وADCOP، فإن سعتها لا تكفي لتعويض الفجوة بالكامل؛ مما أدى إلى استمرار الضغوط الاقتصادية العالمية على الطاقة.

- واستراتيجيًا: أصبحت جغرافيا نقاط الاختناق (Geopolitical Chokepoints) عنصرًا حيويًا في استراتيجيات الطاقة العالمية منذ بداية الحرب في الشرق الأوسط 2026، لا سيما فيما يتعلق بمضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس. حيث تُعدّ هذه الممرات مكونات أساسية في شبكة النقل البحري للطاقة. ومع تدهور الأوضاع واجهت الدول المصدِّرة والمُستهلكة ضغوطًا استراتيجية هائلة. حيث ضرورة تأمين هذه الممرات لمنع مزيد من تعطيل التجارة، والدفاع العسكري بات يُنظر إليه ليس فقط كإجراء دفاعي، بل كركن من أركان سياسات الأمن الطاقي العالمي.

الصدمة الرابعة: صدمة هيكلة أسواق الغاز (Structural Gas Shock)

- **هشاشة سوق الغاز**

- يختلف سوق الغاز الطبيعي جوهريًا عن سوق النفط من حيث المرونة والاستجابة للصدمات، فهو يعتمد على بنية تحتية ثابتة وعقود طويلة الأجل تجعل أي اضطراب في العرض أو الطلب أكثر تأثيرًا واستمرارية من النفط. على المستوى البنيوي، محطات إنتاج وتسييل الغاز تُبنى بتكلفة رأسمالية عالية وتعمل غالبًا عند طاقتها القصوى (Baseload) وتشغيل مستقر طويل المدي؛ مما يحدّ من قدرتها على زيادة الإنتاج بسرعة عند حدوث صدمة، مقارنةً بالمرونة النسبية في النفط الخام.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد أسواق الغاز بشكل كبير على العقود طويلة الأجل (15 سنة أو أكثر)، وهو ما يعكس نقص المرونة في تعديل مسارات الإمداد أو كمية الغاز المتداولة بسرعة في الأسواق الفورية، مقارنة بالسوق النفطي الذي يمكن تكييفه بشكل أسرع عبر صفقات فورية أو تعديل الإنتاج.

نتيجة لذلك، عند حدوث صدمات في العرض مثل الهجمات على البنية التحتية للغاز في الشرق الأوسط أو تعطّل مصادر إمداد رئيسية، تظهر هذه الهشاشة بشكل واضح؛ إذ يؤدي ذلك إلى ارتفاع حاد في الأسعار العالمية للغاز والغاز المسال بسبب محدودية المخزون والقدرة على إعادة توجيه الإمدادات، على عكس النفط الذي يمكن تعديله بسهولة نسبية من حيث التخزين والتدفقات الفورية.

- **توقف صادرات الغاز المسال وصعوبة إعادة توجيه الإمدادات**

أدى توقف صادرات الغاز الطبيعي المسال (LNG) من قطر إلى صدمة حادة في الإمدادات؛ حيث تم الإعلان عن إغلاق مرافق تسييل الغاز في راس ليفان وإعلان القوة القاهرة على عقود التوريد بعد هجمات مرتبطة بتصاعد الحرب مع إيران في الشرق الأوسط ؛ مما أثر على نحو 17% من الطاقة الإنتاجية لقطر من الغاز المسال، مع احتمال استمرار تأثير هذا التعطّل لسنوات في حال تأخّر إصلاح البنية التحتية. هذا الانقطاع في صادرات قطر، التي كانت قبل الحرب من أكبر الصادرات عالميًا بنحو 20% من التدفقات الدولية، تسبب في نقص كبير في الإمدادات لا يمكن تعويضه بسهولة؛ مما دفع البلدان المستوردة –خاصة في آسيا وأوروبا– إلى البحث عن مصادر بديلة بأسعار أعلى وإجراءات لتمديد عقود، لكنه مع ذلك لم يُعوّض الفجوة بالكامل في السوق العالمي.

علاوة على ذلك، الغاز الطبيعي المسال يواجه قيودًا لوجستية هيكلية تمنع إعادة توجيه الإمدادات بسهولة مقارنة بالنفط؛ فمحطات التسييل (Liquefaction) والتفريغ محدودة العدد وبتكلفة إنشاء عالية، ولا يمكن تغيير مساراتها بسرعة أو تشغيل محطات غير مخصصة دون عقود طويلة وتوافق تقني مع محطات إعادة التغييز (Regasification)؛ مما يجعل السوق أضعف في التصدي للصدمات.

- **أزمات الغاز في أوروبا وآسيا**

أثرت صدمة الغاز على أوروبا وآسيا بشكل مختلف نتيجة الاختلاف في الاعتماد على الإمدادات ومرونة السوق. حيث خفضت تقارير عالمية للطاقة توقعات الإمدادات العالمية للغاز المسال بحوالي 35 مليون طن هذا العام مقارنة بالتقديرات السابقة قبل الحرب.

في أوروبا، أدى فقدان بديل الغاز الروسي الذي اعتمدت عليه أوروبا مؤخرًا إلى أزمة إمداد مباشرة؛ حيث اضطرت الدول إلى زيادة واردات الغاز المسال (LNG) من قطر والولايات المتحدة والشرق الأوسط لتعويض الفجوة؛ مما رفع أسعار الغاز الأوروبي (TTF) إلى مستويات قياسية فوق 70 يورو/ميجاوات. ساعة في مارس 2026 .

في المقابل، تواجه آسيا تحديات شديدة في الحصول على الشحنات الفورية (spot cargoes)، نتيجة منافسة حادة على الغاز المسال المتاح بعد توقف صادرات قطر؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعار الشحنات الفورية JKM لنحو 143% في بعض الصفقات ووصول الأسعار لما يقارب 40 دولار/لكل مليون وحدة حرارية فوق العقود الطويلة الأجل، وزيادة التوتر بين المشترين على الإمدادات المحدودة.

- **التأثيرات الاقتصادية والاستراتيجية**

على المستوى الاقتصادي، شهدت الأسواق ارتفاعًا حادًا في أسعار الغاز تجاوز أسعار النفط، خاصة في أوروبا وآسيا؛ حيث وصل سعر الغاز الآجل الأوروبي إلى 70-85 يورو/ميجاوات. ساعة (بحسب مؤشر تسعير TTF gas benchmark)، بينما ارتفعت أسعار الغاز المسال الفورية في آسيا إلى أعلى مستوياتها خلال ثلاث سنوات 25 دولار/مليون وحدة حرارية، ووصولها لأعلى من ذلك في بعض الصفقات الفورية. هذه الزيادات انعكست على قطاع الكهرباء والصناعة كثيفة الطاقة؛ مما أدى إلى توقف بعض المصانع أو تقليص الإنتاج في دول تعتمد بشكل كبير على الغاز، مثل الهند، كوريا الجنوبية، وأجزاء من أوروبا.

كما أظهرت الاضطرابات أظهرت أيضًا هشاشة البنية التحتية العالمية للغاز؛ إذ أن صعوبة إعادة توجيه الشحنات أو تشغيل محطات تسييل إضافية بسرعة أدت إلى زيادة الأسعار وزيادة الضغط على المخزونات الاستراتيجية.

واستراتيجيًا: وجهت الأزمة الحالية تركيز الدول المستهلكة الكبرى على ضرورة التحول الطاقي وزيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر لتقليل الاعتماد على واردات الغاز الهشة. كما دفعت الأزمة إلى إعادة رسم خريطة تحالفات الغاز؛ إذ تحولت بعض الدول الآسيوية والأوروبية نحو عقود طويلة الأجل مع بدائل أمريكية وأسترالية لضمان الإمداد، بينما عملت دول الخليج على تأمين حصص أكبر من السوق الآسيوية والأوروبية.

ثانيًا:

تفاعل الصدمات الأربع: تأثير مركب

أظهرت الحرب الحالية أن الصدمات الأربع في قطاع الطاقة لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تتفاعل لتشكّل تأثيرًا مركبًا يفاقم أزمات الأسواق ونظام الطاقة العالمي كله. على سبيل المثال، يؤدي نقص الإمدادات النفطية والغاز بالتزامن مع اختناق النقل في مضيق هرمز وقنوات التوزيع إلى أزمة مضاعفة في الأسواق العالمية، تعجز الدول عن تلبية الطلب الفوري؛ مما يزيد الضغوط على الأسعار ويهدد الاستقرار الاقتصادي. وبالتوازي، يؤدي فقدان النوعية (مثل الخام الثقيل) وضعف مرونة المصافي في آسيا وأوروبا إلى تضخم أسعار المنتجات المكررة مثل الديزل ووقود الطائرات، وارتفاع فروق الأسعار بين المنتجات (Crack Spreads) التي سجلت ارتفاعًا قياسيًا في فروق الأسعار خلال مارس 2026.

هذا التفاعل المركب يجعل الأسواق أكثر حساسية لأي اضطراب إضافي، فحتى حدوث صدمة صغيرة في إمدادات الغاز أو النفط يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الكهرباء، توقف صناعات كثيفة الطاقة، وزيادة فاتورة الطاقة العالمي، بل يمتد ليشمل قطاعات اقتصادية أخرى مثل الغذاء والصناعة وغيرها. أي أن تأثير الصدمات التزامني أكبر بكثير من مجموع تأثير كل صدمة على حدة.

- **انتقال العدوى الاقتصادية**

أدت الصدمة المركبة في أسواق الطاقة إلى ما يُعرف بـانتقال العدوى الاقتصادية (Economic Contagion)؛ حيث لم تقتصر التأثيرات على قطاع النفط والغاز فقط، بل امتدت بسرعة إلى قطاعات أخرى. على سبيل المثال، أدى ارتفاع أسعار الطاقة في أوروبا وآسيا إلى زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي ونقل المنتجات؛ مما دفع أسعار الحبوب والوقود الحيواني للارتفاع، وأدى إلى ضغط على الأمن الغذائي في بعض الدول المستوردة.

في القطاع الصناعي، أثرت الأزمة على الصناعات كثيفة الطاقة مثل الصلب والأسمنت والبتروكيماويات؛ حيث اضطر بعض المصنعين في أوروبا وآسيا إلى خفض الإنتاج أو تعليق التشغيل نتيجة ارتفاع تكاليف الغاز والكهرباء بنسبة 50-70% خلال مارس 2026.

أما في التجارة العالمية، فقد انعكس اختناق النقل في مضيق هرمز وخطوط الشحن الإقليمية على تكاليف الشحن والتأمين البحري؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة عالميًا وتأخير وصول الشحنات.

أي أن أزمة الطاقة لا تؤثر بشكل محدود على قطاع الطاقة فقط، بل تعمل كعامل ناقل للضغط الاقتصادي؛ مما يخلق دوامة تضخمية عالمية تمتد من الطاقة إلى الغذاء والصناعة والتجارة، وبالتالي يوجه النظر إلى أهمية تنويع المصادر وتحسين المرونة الاقتصادية واللوجستية على الصعيد الدولي.

ثالثًا:

من يتحمل الصدمة ومن يحصد العوائد: الرابحون والخاسرون من الأزمة الحالية

في إطار صدمات الطاقة الناتجة عن الحرب الإيرانية، تبرز آسيا -وخاصة الاقتصادات المستوردة للطاقة- كأحد أكبر الخاسرين، مقابل عودة بعض المنتجين التقليديين وعلى رأسهم روسيا إلى موقع الرابح غير المباشر. فمن جهة، تعتمد دول آسيوية رئيسية مثل الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية بشكل كبير على واردات الطاقة؛ حيث تستورد بعض هذه الدول أكثر من 90%-80 من احتياجاتها النفطية، ويأتي جزء كبير منها من الشرق الأوسط عبر مضيق هرمز، ومع تصاعد المخاطر في هذا الممر ارتفعت تكاليف الشحن والتأمين، وتزايدت علاوات المخاطر؛ مما انعكس مباشرة على أسعار الاستيراد. كما أدى اضطراب إمدادات الغاز المسال إلى إعادة توجيه الشحنات نحو أوروبا ذات القدرة الشرائية الأعلى، وهو ما خلق فجوة إمداد في الأسواق الآسيوية الفورية ورفع الأسعار، في ظل منافسة حادة على الشحنات.

في المقابل، تستفيد روسيا بشكل لافت من هذه التحولات، رغم العقوبات الغربية؛ حيث عززت صادراتها النفطية إلى آسيا بخصومات سعرية جذابة؛ مما سمح لها بالحفاظ على مستويات تصدير مرتفعة وإيرادات مستقرة نسبيًا. وتُظهر بيانات أسواق الطاقة أن تدفقات النفط الروسي إلى الهند الصين ارتفعت بشكل ملحوظ منذ بداية الأزمة، مستفيدة من إعادة تشكيل مسارات التجارة العالمية. كما أن ارتفاع الأسعار العالمية عوض جزئيًا أثر الخصومات؛ مما يعني أن روسيا تحقق مكاسب مركبة: الحفاظ على الحصة السوقية + الاستفادة من ارتفاع الأسعار العالمية. وفي الوقت ذاته، تتيح الأزمة لموسكو تعميق شراكاتها طويلة الأجل مع آسيا؛ مما يعزز موقعها في النظام الطاقي الجديد.

الخلاصة، الأزمة الحالية تعيد تشكيل خريطة الرابحين والخاسرين بشكل غير تقليدي؛ إذ تتحول آسيا من مركز الطلب العالمي إلى نقطة هشاشة استراتيجية بسبب اعتمادها الكبير على واردات الشرق الأوسط التي تمر عبر المضيق، بينما تستفيد روسيا من إعادة توجيه التدفقات وارتفاع الأسعار، لتتحول من طرف مُعاقَب إلى فاعل مرن قادر على إعادة التموضع داخل النظام العالمي للطاقة.

المصادر

1. باركليز يتوقع فقدان 13–14 مليون برميل يوميًا من إمدادات النفط في حال استمرار تعطل مضيق هرمز – رويترز – 26 مارس 2026 https://www.reuters.com/business/energy/barclays-sees-1314-million-bpd-oil-supply-loss-prolonged-hormuz-disruption-2026-03-26/

2. تحليل: تأثير الحرب الإيرانية على أسواق الطاقة العالمية وارتفاع الأسعار – رويترز عربي – 16 مارس 2026 https://www.reuters.com/ar/business/-CWITEJWWRVO4VNJXPNOQXEBKOE-2026-03-16/

3. أسعار الطاقة العالمية تحت ضغط مع تصاعد التوترات في الشرق الأوسط – رويترز عربي – 10 مارس 2026 https://www.reuters.com/ar/busines/63KJIC4C6ZNITGKRFFIS3HLD5E-2026-03-10-s/

4. هجوم إيران يقلص 17% من طاقة قطر لإنتاج الغاز الطبيعي المسال لعدة سنوات – رويترز – 19 مارس 2026 https://www.reuters.com/business/energy/iran-attack-damage-wipes-out-17-qatars-lng-capacity-three-five-years-qatarenergy-2026-03-19/

5. تقرير سوق النفط – مارس 2026 – وكالة الطاقة الدولية (IEA) – مارس 2026 https://www.iea.org/reports/oil-market-report-march-2026

6. المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية – معهد الطاقة (Energy Institute) – 2025 https://energyinst.org/statistical-review 2026

7. نقاط اختناق نقل النفط العالمية (World Oil Transit Chokepoints) – إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) – تحديث مستمر https://www.eia.gov/international/content/analysis/special_topics/World_Oil_Transit_Chokepoints/

8. إغلاق مضيق هرمز يمثل أكبر تهديد لأمن الطاقة العالمي في التاريخ (تحذير رئيس IEA) – لو موند (Le Monde) – 20 مارس 2026 https://www.lemonde.fr/en/economy/article/2026/03/20/strait-of-hormuz-closure-is-greatest-global-energy-security-threat-in-history-warns-iea-chief_6751653_19.html

9. مضيق هرمز 2026: ورقة حقائق حول أهميته في أمن الطاقة العالمي – وكالة الطاقة الدولية (IEA) – 2026 https://iea.blob.core.windows.net/46d9-ae4b-b858b59c0f1c/StraitofHormuz2026-Factsheet.pdf-assets/c8248eba-8689

10. تقرير سوق الغاز – الربع الأول 2026 – Connaissance des Énergies – 2026 https://www.connaissancedesenergies.org/sites/pdf.2026-connaissancedesenergies.org/files/pdf-actualites/GasMarketReport%2CQ1

11. أضرار الحرب الإيرانية تضرب توقعات سوق الغاز الطبيعي المسال عالميًا وتغير نمو الطلب في آسيا – رويترز – 26 مارس 2026 https://www.reuters.com/business/energy/iran-war-damage-qatar-hits-global-lng-outlook-upends-asia-demand-growth-2026-03-26/

12. ارتفاع أسعار الغاز في أوروبا قرب 70 يورو/ميجاوات ساعة مع دخول الحرب الإيرانية أسبوعها الثاني – S&P Global – 9 مارس 2026 https://www.spglobal.com/energy/en/news-research/latest-news/lng/030926-european-gas-price-jumps-near-eur70mwh-as-iran-war-enters-second-week

13. أضرار الحرب الإيرانية تضرب توقعات سوق الغاز الطبيعي المسال عالميًا وتغير نمو الطلب في آسيا – رويترز – 26 مارس 2026 https://www.reuters.com/business/energy/iran-war-damage-qatar-hits-global-lng-outlook-upends-asia-demand-growth-2026-03-26/

لمزيد من القراءة

يمكنكم زيارة مكتبة المركز

مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية